



الإمارات العربية المتحدة  
وزارة الدولة  
لشؤون المجلس الوطني الاتحادي



## ثقافة المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية



دراسة استطلاعية لتقييم تجربة مشاركة المرأة الإماراتية في  
انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2019

يعتبر ملف التمكين السياسي للمرأة الإماراتية أحد الملفات المهمة في ملف تمكين المرأة عموماً. وقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة رغم حداثة هذا الملف أن تحقق إنجازات كثيرة سنوجزها في هذا التقرير لاحقاً.

إن خطاب التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان؛ رئيس الدولة حفظه الله عام 2005؛ كان بمثابة برنامج عمل وطني ممنهج لإحداث نقلة نوعية في ثقافة المشاركة السياسية بالدولة، حيث فتح المجال للمواطنين للمشاركة في عضوية المجلس الوطني الاتحادي عبر انتخاب نصف أعضائه لأول مرة وكان للمرأة الإماراتية حضور من أول مشاركة لها.

إن الحديث عن ملف التمكين السياسي للمرأة الإماراتية وطيد الصلة مع الجهود والرؤية الثاقبة التي وضعتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك؛ رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، رئيسة مؤسسة التنمية الأسرية؛ عندما استشرفت مستقبل المشاركة السياسية للمرأة وأطلقت برنامج تعزيز دور البرلمانيات العربيات من خلال الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم قديماً) عام 2004؛ لتبدأ رحلة بناء قدرات المرأة وتهيئة المجتمع للدور الجديد للمرأة والذي توج بفوز المرأة الإماراتية مع أول انتخابات في الدولة.

وقد ساهمت الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة التي دشنتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك؛ حفظها الله؛ عام 2002 والمحدثة في عام 2015 على وضع الركائز الأساسية لتمكين المرأة سياسياً؛ إذ تضمنت الاستراتيجية منذ تدشينها عدة محاور تهدف إلى تذليل الصعوبات أمام المشاركة الفعالة للمرأة في جميع ميادين الحياة العامة وتأصيل دورها في الإسهام في التنمية المستدامة والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات في ثمان مجالات من بينها المشاركة السياسية. وقد جاء القرار الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة عام 2019 برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50% ليضاف كعلامة مضيئة في ملف التمكين السياسي للمرأة.

إن استشراف المستقبل والتخطيط للخمسين يفرض علينا أهمية تقييم مشاركة المرأة السياسية خلال الأعوام السابقة للوقوف على مواطن التحسين المطلوبة وخاصة فيما يتعلق ببرامج التثقيف وبناء القدرات. ومن هذا المنطلق تم إعداد هذا الاستطلاع للتعرف على الرأي العام حول أهم التحديات التي واجهت المرأة الإماراتية في الانتخابات الأخيرة وأيضاً ماهية برامج بناء القدرات المطلوبة لتعزيز ثقافة المشاركة السياسية للمرأة في السنوات المقبلة.

من خلال هذا التقرير سنستعرض واقع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية خلال السنوات الماضية ومن ثم نقدم تحليلاً لنتائج استطلاع الرأي الذي تم توزيعه للخروج بأهم التوصيات.

مشاركة المراة في العمل البرلماني من أهم مؤشرات تمكين المراة في دولة الإمارات، حيث أنها حظيت بدعم منقطع النظير من القيادة الرشيدة ومنذ اللحظة الأولى لقيام دولة الإمارات في العام 1971، كما أن حضور المراة الفاعل في المجلس الوطني الاتحادي يعد قفزة نوعية في العمل البرلماني حيث تمكنت من الحصول على كامل حقوقها كمواطنة إماراتية في الترشيح لعضوية المجلس والتصويت بكل حرية لمن ترى أنه يمثل صوتها تحت قبة المجلس، كما أنها وكعضوة في المجلس الوطني الاتحادي كذلك تقوم بكامل واجباتها في تمثيل شعب الإمارات والتعبير عن قضاياها وهمومه والعمل على نقل صوته لصناع القرار وإيجاد الحلول العملية والفاعلة للكثير من المشكلات التي تواجه مواطني دولة الإمارات.

وقد أولت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات منذ وقت مبكر الاهتمام بعملية تمكين المراة، لتتبع جميع المناصب القيادية في الدولة ومنها المجلس الوطني الاتحادي ومنذ أول عملية انتخابية وصولاً لليوم، فقد أفرزت الدورة الأولى من انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في العام 2006 نتائج إيجابية ومهمة في مسيرة المساهمة الفاعلة للمراة في مسيرة العمل البرلماني، وهي فوز أول امرأة بعضوية المجلس الوطني الاتحادي، وصدور قرار أصحاب السمو حكام الإمارات بتعيين ثمان عضوات ليصل عدد السيدات الأعضاء إلى (تسع) من أصل أربعين عضواً بنسبة تعادل (22.5%) من مجموع أعضاء المجلس والتي تعد من أعلى النسب عالمياً في ذلك الوقت.

تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة النهج التدريجي في إدارة العملية الانتخابية عبر الرفع التدريجي التصاعدي لأعضاء الهيئة الانتخابية لإتاحة الفرصة لشريحة أكبر من المواطنين لاختيار ممثلهم في المجلس الوطني الاتحادي. ففي انتخابات 2011 ارتفع عدد أعضاء الهيئات الانتخابية إلى (135,308) عضو شكل الذكور نسبة 54% مقابل 46% من إناث. تقدمت 85 سيدة للترشيح لعضوية المجلس الوطني الاتحادي من أصل (469) مرشحاً ومرشحة، وقد تمكنت أيضاً امرأة واحدة من الفوز في الانتخابات.

وواصلت المراة مسيرة إنجازاتها في العمل البرلماني في دولة الإمارات حيث أنها في العام 2015 وعقب الانتهاء من الدورة الثالثة من انتخابات المجلس الوطني الاتحادي تمكنت من الفوز برئاسة المجلس في الفصل التشريعي السادس عشر كأول امرأة تترأس برلماناً على مستوى المنطقة، كما أنها قبل ذلك حصلت على منصب النائب الأول لرئيس المجلس في الفصل التشريعي الخامس عشر.

وفي العام 2018 أتى قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - برفع نسبة تمثيل المراة في المجلس الوطني الاتحادي إلى النصف، ليعكس إيمان القيادة الرشيدة بدور المراة المهم في دفع مسيرة التنمية، وحرصها على توظيف طاقات جميع فئات المجتمع لصناعة مستقبل أفضل تكون فيه دولة الإمارات الأولى على مستوى العالم في مختلف المجالات.

وبموجب هذا القرار التاريخي فإن المراة اليوم، وعقب انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في العام 2019، تشغل 50% من مقاعد المجلس ولتشارك بفاعلية في صناعة القرار في الفصل التشريعي السابع عشر، ولتتصدر دولة الإمارات بذلك المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر نسبة تمثيل المراة في البرلمان ضمن محور الكفاءة الحكومية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية عام 2020.

## نسبة الإناث في المجلس الوطني الاتحادي - دولة الإمارات العربية المتحدة 2019-2006



تشغل المرأة الإماراتية حالياً 20 مقعد في المجلس الوطني الاتحادي ويشكلن نسبة 50% من إجمالي أعضاء المجلس الوطني، وخلال السنوات السابقة كانت تتراأس المجلس الوطني الاتحادي امرأة وهي معالي د. أمل عبد الله جمعة كرم القبيسي.

إن النمو التدريجي في نسبة مشاركة المرأة السياسية سواء كان من خلال الهيئات الانتخابية أو في عضوية المجلس الوطني الاتحادي يدل على نهج المجتمع الإماراتي ودعمه للمشاركة السياسية للمرأة بشكل العام؛ حيث تزامنت جهود الاتحاد النسائي العام في تعزيز الثقافة المجتمعية وبناء قدرات المرأة مع التوجهات الحكومية في برنامج التمكين السياسي الذي تمثل في اتخاذ عدة خطوات مهمة نوجزها في التالي:

1. خطاب رئيس الدولة "حفظه الله" بمناسبة اليوم الوطني 34 حول برنامج تمكين وتعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي، وصدور قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (3) لسنة 2005 باعتبار خطاب رئيس الدولة خطة عمل وطنية.
2. صدور قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي.
3. التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2009، والذي تضمن النص على تمديد مدة عضوية المجلس الوطني الاتحادي (لأربع) سنوات ميلادية، وتمديد أدوار الانعقاد (لسبعة) أشهر، وتولي المجلس وضع لائحته الداخلية وإصدارها بقرار من رئيس الدولة، وتولي المجلس دوراً رقابياً فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحال إليه بقرار من رئيس الدولة.
4. قرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله- أرفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى النصف، الذي يعكس إيمان القيادة الرشيدة بدور المرأة المهم في دفع مسيرة التنمية، وحرصها على توظيف طاقات جميع فئات المجتمع لصناعة مستقبل أفضل تكون فيه دولة الإمارات الأولى على مستوى العالم في جميع المجالات.

أطلق الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني استطلاع لقياس التوجهات العامة حول المشاركة السياسية للمرأة في انتخابات 2019 لمعرفة مواطن التحسين في البرامج التي يقدمها للمرأة في هذا الجانب من خلال تحقيق الغايات التالية:

1. قياس الجوانب المختلفة التي أثرت على مشاركة المرأة في الانتخابات السابقة

2. معرفة البرامج المطلوبة لتعزيز مشاركتها في الانتخابات المقبلة

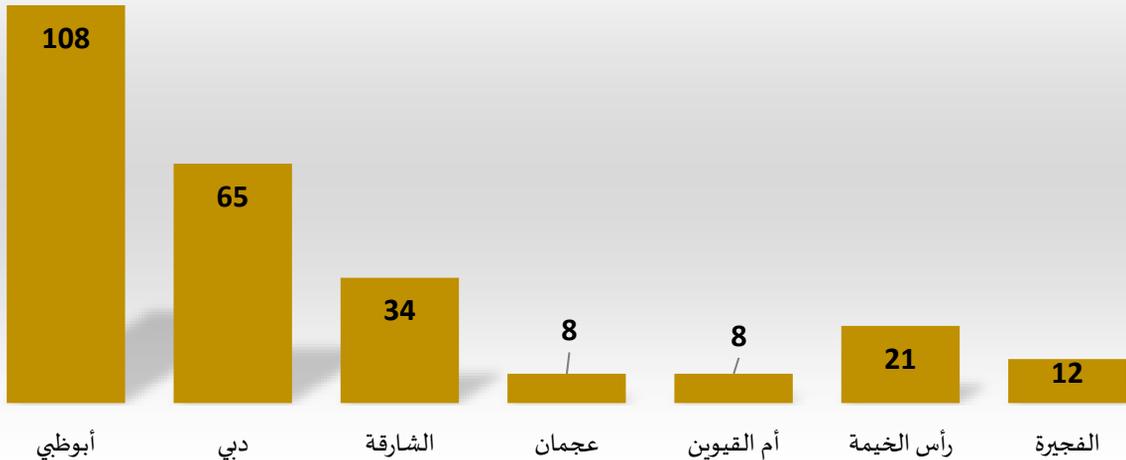
وقد تم تصميم استطلاع الرأي ليشتمل على 17 سؤال توزعت على:

- البيانات الشخصية
- قياس رأي المشاركين حول تحديات واجهت المرأة الإماراتية في الانتخابات 2019
- معرفة الأسباب وراء عدم فوز المرأة في انتخابات 2019 بالمقاعد الرئيسية كما في الانتخابات السابقة التي شهدت فوزها
- دور وسائل الإعلام المختلفة في دعم المشاركة السياسية للمرأة.

#### أولاً: الخصائص الديموغرافية للعينة

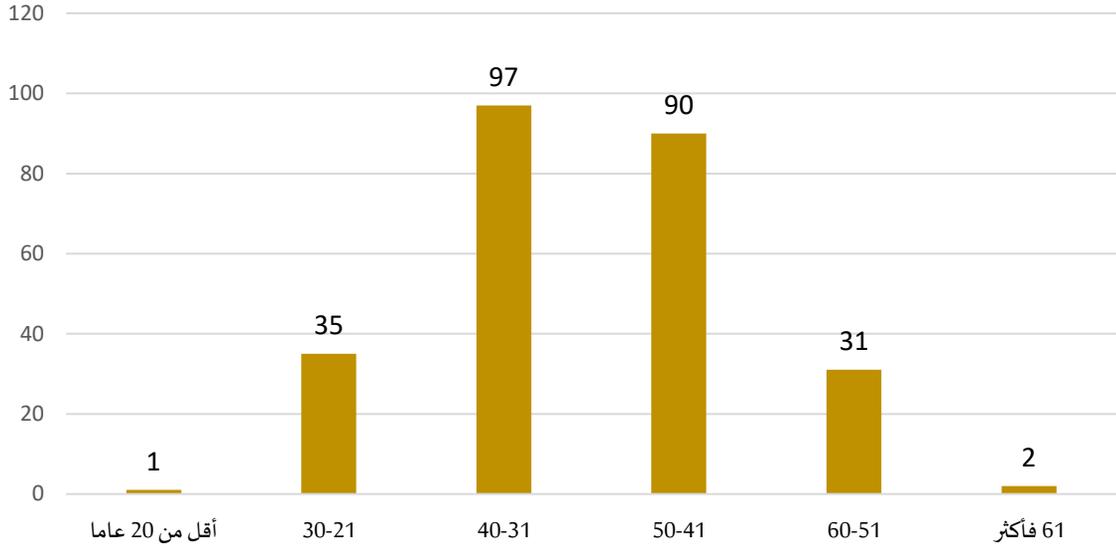
تم توزيع الاستمارة على عينة حصرية بلغت 256 من الجنسين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عبر التنسيق مع وحدات الاتصال الحكومي في المؤسسات الاتحادية والمحلية لتعميم الاستطلاع على الموظفين، وكذلك عبر نشر رابط الاستطلاع على المجموعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، شكلت الإناث 79% من إجمالي عدد المشاركين في الاستطلاع مقابل 21% من الذكور موزعين على إمارات الدولة المختلفة حسب الشكل الوارد أدناه

توزيع أفراد العينة حسب الإمارة



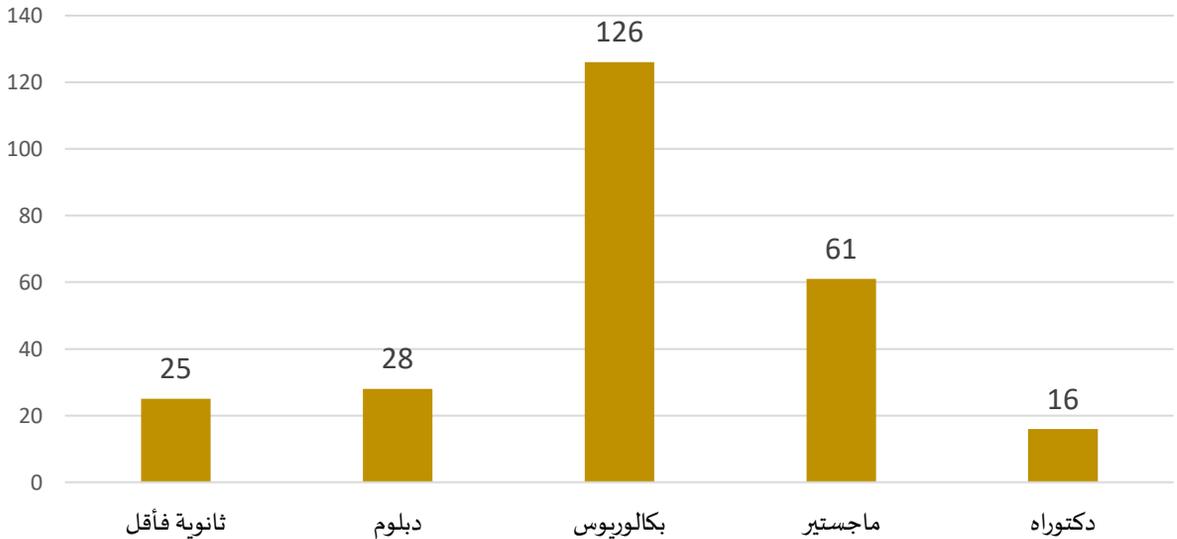
أما من حيث توزيع العينة حسب الفئات العمرية فقد تراوح أعمار 73% من أعمار المشاركين في الفئة العمرية من 31 إلى 50 عاما كما هو موضح في الشكل البياني التالي

توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



تنوع المستوى التعليمي للمشاركين في استطلاع الرأي كما هو موضح أدناه؛ حيث شكل حملة البكالوريوس 49% من أفراد العينة وحملة شهادة الماجستير 24%، مما يدل على نضج المستوى التعليمي للمشاركين.

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



## ثانياً: ثقافة المشاركة السياسية

تضمن استطلاع الرأي عدد من الأسئلة التي هدفت إلى قياس مستوى ثقافة المشاركة السياسية لدى أفراد العينة، وفيما يلي أهم النتائج التي أظهرها الاستطلاع الرأي:

1. أوضح 84% من الذكور المشاركين في استطلاع الرأي (45 رجل من أصل 53) أنهم يؤيدون مشاركة النساء من أفراد أسرتهن المباشرة (الأم/الأخت/الزوجة) في الانتخابات، الأمر الذي يعكس مؤشراً إيجابياً في دعم تمكين المرأة سياسياً، وقد يعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمشاركين في الاستطلاع الرأي من الذكور.

2. أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن فقط 28% من أفراد العينة وردت أسمائهم في الهيئة الانتخابية 2019، وعلى الرغم من تدني هذه النسبة فقط 5% ممن شاركوا في استطلاع الرأي كانوا ممن رشحوا أنفسهم في انتخابات 2019.

3. وعند السؤال عن هل وجود المرأة ضمن عضوات المجلس الوطني الاتحادي مهم، أكد 93% من المشاركين في استطلاع الرأي أن وجود المرأة في المجلس مهم وذلك لعدة أسباب من وجهة نظر المشاركين في استطلاع الرأي يمكن إيجازها في التالي:

- باعتبار المرأة نصف المجتمع وتمكينها مكون رئيسي للمجتمع.
- وجود المرأة في المجلس الوطني هو استحقاق ومكمل ونتيجة متوقعة لجهود تمكين المرأة خلال السنوات الماضية من عمر الدولة.
- وجود المرأة بجانب الرجل في المجلس يضمن تنوع الآراء باعتبار أن التحديات التي تواجه المرأة مختلفة عن الرجل وتقدم وجهة نظر مختلفة عن الرجل حول القضايا المجتمعية.
- المرأة من خلال أدوارها الأسرية هي الأقدر في طرح القضايا التي تؤثر في الأطفال والشباب والأسرة.
- وجود المرأة في عضوية المجلس الوطني يعزز من تنافسية الدولة في التقارير الدولية.
- امتلاك المرأة للمهارات القيادية والقدرة على التفاوض التي تمكنها من أن تصبح عضو مجلس وطني اتحادي فعّال.

إن ما يلفت الانتباه في نتائج استطلاع الرأي في هذا الجانب والذي يستحق أخذه في عين الاعتبار لدى التخطيط لبرامج التمكين السياسي للسنوات المقبلة وجود صورة ذهنية كبيرة عالقة في أذهان النساء المشاركات في الاستطلاع الرأي بأن وجود المرأة في المجلس الوطني الاتحادي هو لتوصيل صوت المرأة ومناقشة احتياجات الأسرة والأبناء، وعليه هناك حاجة إلى تكثيف الوعي بالأدوار المهمة التي يمكن لعضوة المجلس الوطني الاتحادي ممارستها.

4. تضمن استطلاع الرأي سؤال يهدف إلى قياس مدى رغبة واستعداد المشاركين في ترشيح أنفسهم في الانتخابات المقبلة، فقد انقسمت الردود بشكل قوي بين الراغبين في المشاركة بنسبة 45% من أفراد العينة و55% لغير الراغبين في المشاركة، الأمر الذي يشير أن هناك تردد في المشاركة رغم وجود وعي بأهمية المشاركة السياسية، مما يشير إلى أهمية طرح برامج أكثر تأثيراً في تعزيز ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع.

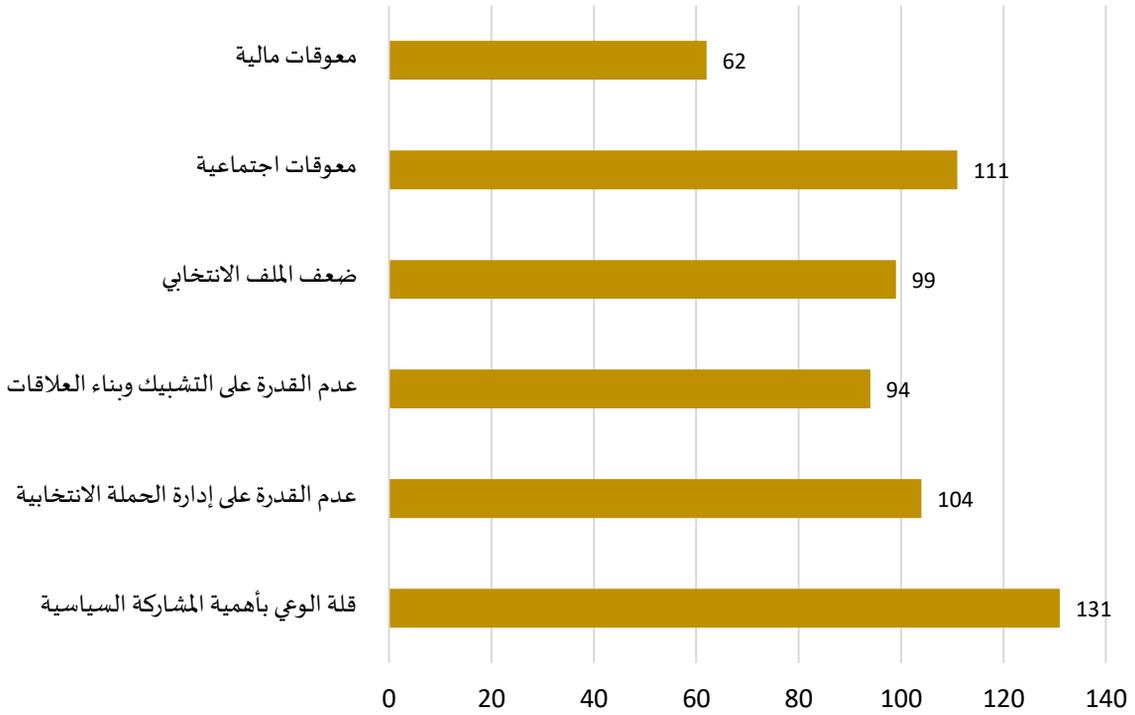
### ثالثاً: تقييم مشاركة المرأة في انتخابات 2019

تم طرح من خلال استطلاع الرأي مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة التحديات التي واجهت مشاركة المرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي للعام 2019 وتأثير قرار رئيس الدولة برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى 50% ودور الإعلام في دعم المشاركة السياسية للمرأة. فيما يلي أهم النتائج والمؤشرات التي تم التوصل إليها من استطلاع الرأي:

1. أهم ثلاث تحديات واجهت المرأة في انتخابات 2019 من خلال استطلاع الرأي طلب من المشاركين اختيار أكثر 3 تحديات واجهت المرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي للعام 2019 من أصل 6 تحدي، جاءت النتيجة لتظهر أن غياب الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة في المرتبة الأولى (131 صوت)، تليها معوقات اجتماعية (111 صوت)، ثم عدم القدرة على إدارة الحملة الانتخابية (104 صوت)

الشكل البياني التالي يوضح هذه النتائج

أهم التحديات التي واجهت المرأة في انتخابات المجلس الوطني 2019

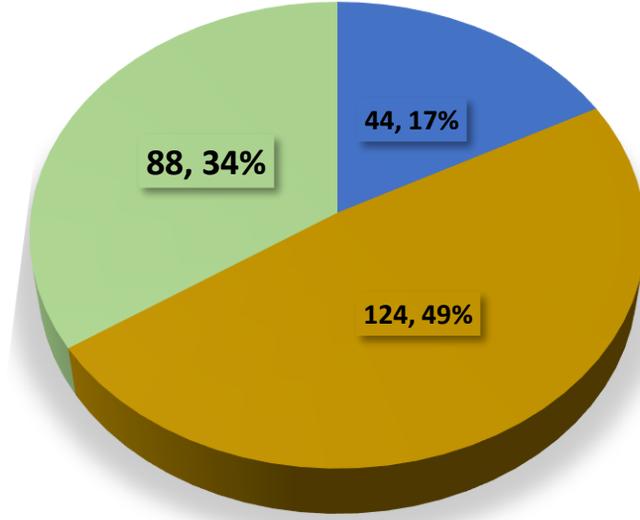


إن نتائج الاستطلاع تعطي مؤشرات لماهية البرامج التمكينية الواجب التركيز عليها في السنوات المقبلة لضمان البناء على الإنجازات المتحققة في ملف التمكين السياسي للمرأة الإماراتية.

2. أسباب عدم فوز المرأة بالمقاعد الرئيسية في انتخابات 2019

استطاعت المرأة الإماراتية خلال انتخابات 2006 و2011 و2015 الفوز بمعقد واحد من المقاعد الرئيسية المخصصة لتعيين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من خلال الانتخاب في كل إمارة، ولكن المفارقة أنه عام 2019 لم تنف أي امرأة بالمقاعد الرئيسية ووفق نتائج الاستطلاع فإن السبب الرئيسي تمثل في عدم قدرة المرشحات في اقناع الناخب. الأمر الذي يؤكد إلى أن هناك حاجة ماسة على تكثيف برامج بناء القدرات التي تعزز من مقدرة المرشحات في إدارة الحملات الانتخابية وخاصة فيما يتعلق بتصميم الملف الانتخابي ومهارات التحدث والإقناع.

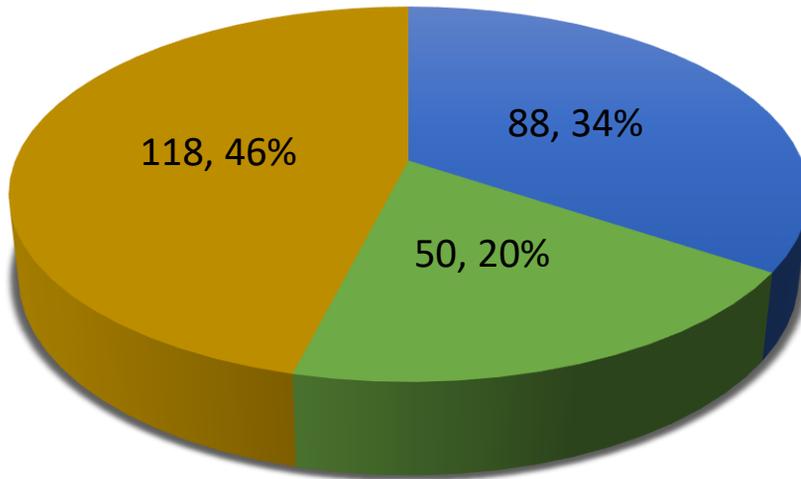
أسباب عدم فوز المرأة بالمقاعد الرئيسية في انتخابات 2019



■ عدم كفاءة المرشحات ■ عدم قدرة المرشحات على اقناع الناخب ■ ضمان مقاعد النساء بقرار رئيس الدولة

3. دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المشاركة السياسية  
 رأى 46% من المشاركين في استطلاع الرأي بأن لم يكن للإعلام دور كبير في دعم المرأة في انتخابات المجلس الوطني للإعلام، الأمر يشير إلى أهمية تكثيف الجهود نحو توظيف وسائل الإعلام المختلفة في تعزيز الوعي بالمشاركة السياسية عامة ودور المرأة خاصة لتيمم التغلب على التحديات المذكورة سابقاً.

دور الإعلام في دعم المشاركة السياسية للمرأة



■ نعم ■ لا ■ إلى حد ما

#### رابعاً: العوامل المؤثرة على اختيار المرشح

تم من خلال استطلاع الرأي الطلب من المشاركين ترتيب الخيارات المطروحة حسب الأولوية كعوامل رئيسية في اختيار المرشح المناسب فجاءت نتائج استطلاع الرأي كالتالي:

الخيار الأول:	العطاء المجتمعي
الخيار الثاني:	الثقافة العامة
الخيار الثالث:	المستوى التعليمي
الخيار الرابع:	العمر
الخيار الخامس:	ناشط اجتماعي
الخيار السادس:	الجنس
الخيار السابع:	الروابط العائلية

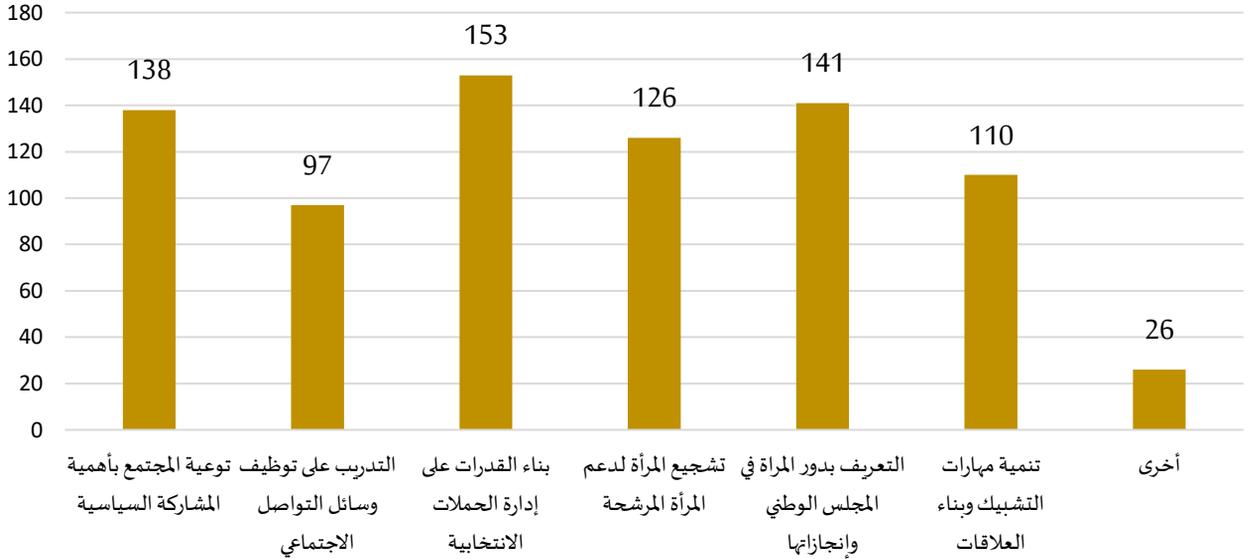
تؤكد نتائج الاستطلاع أولاً على نضج الوعي لدى المشاركين؛ حيث أظهرت النتائج بأن اختيار المرشح المناسب لا يعتمد على الروابط العائلية والقبلية لأنه جاء كآخر عامل في اختيار المرشح، وكذلك عامل الجنس لم يحظى باهتمام كبير الأمر الذي يعطي مؤشر إيجابي متمثل في أن المجتمع لا مانع لديه من اختيار المرأة إذا ما توفر لديها الكفاءة المطلوبة.

وعليه؛ وفق نتائج الاستطلاع المذكورة أعلاه فإن كفاءة المرشح من حيث عطائه المجتمعي وثقافته العامة ومستواه التعليمي تعتبر من العوامل الرئيسية في اختيار المرشح، الأمر يعطي مؤشر للراغبات في دخول المعتزك السياسي بضرورة الاستعداد المبكر في بناء ملفاتهم الانتخابية قبل سنوات من الترشح، وذلك من خلال تفعيل أدوارهم المجتمعية ضمن دوائرهم الانتخابية، وبناء علاقات اجتماعية ومهنية جيدة مع كافة شرائح المجتمع لضمان أصواتهم حين الترشح للانتخابات.

### خامسا: برامج التمكين المقترحة

في إطار التخطيط لبرامج التمكين السياسي للمرأة للأعوام المقبلة تم استطلاع رأي المشاركين حول ماهية البرامج المطلوبة؛ حيث كان على المشاركين اختيار أهم ثلاثة برامج لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة، جاء بناء قدرات المرأة على إدارة الحملات الانتخابية في المقدمة، تليها التعريف بدور المرأة في المجلس الوطني الاتحادي وإنجازاتها ومن ثم الاستمرار في البرامج الرامية إلى تعزيز ثقافة المجتمع بأهمية المشاركة السياسية كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

البرامج المطلوبة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المقبلة



ومن جانب آخر كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن عدد الاختيارات التي وجهت لتشجيع المرأة لدعم المرأة بالإضافة إلى تعزيز قدرة المرأة على التشبيك وبناء العلاقات لا تقل أهمية، ويجب أخذها في عين الاعتبار في الانتخابات المقبلة.

تتوفر في دولة الإمارات العربية المتحدة كافة المقومات الداعمة للتمكين السياسي للمرأة من حيث البيئة التشريعية المتمثلة في رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني إلى 50%، وكذلك وجود الآليات الوطنية التي تسعى إلى دعم وبناء قدرات المرأة المتمثلة في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي والاتحاد النسائي العام وغيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة.

على الرغم من أن نتائج استطلاع الرأي تضمنت مؤشرات إيجابية حول الأنماط الثقافية في المجتمع الإماراتي داعمة للمشاركة السياسية للمرأة الإماراتية؛ تمثلت في عدم الاعتماد على الروابط الأسرية والجنس في اختيار المرشح، إلا أنها أكدت على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من قبل المؤسسات المعنية ليس فقط في برامج التوعية بأهمية المشاركة السياسية عامة ولكن أيضا التركيز على إبراز الأدوار التي يقوم بها عضو المجلس الوطني الاتحادي ومدى مساهمتهم في تلمس ومناقشة احتياجات المجتمع بشكل عام مع التركيز على دور المرأة في هذا المجال بشكل خاص.

وبما أن نتائج الاستطلاع الرأي أظهرت أهمية كفاءة المرشحة من حيث ملفها الشخصي المجتمعي وقدرتها على إدارة الحملة الانتخابية والقدرة على بناء العلاقات من أجل كسب أصوات الناخبين وأنها من العوامل المهمة لضمان فوز المرأة بالمقاعد الرئيسية في المجلس الوطني الاتحادي، فهناك حاجة لإعادة النظر في البرامج المطروحة وتطويرها لتتضمن أبعاد جديدة باستخدام طرق ابتكارية.

فيما يلي مقترحات بعض البرامج التي يمكن تقديمها لدعم المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المقبلة بشكل خاص والحفاظ على الإنجازات المتحققة بشكل عام:

1. دورات في تنمية المهارات الشخصية القيادية لدى المرأة
2. دورات حول مهارات إعداد الملف الانتخابي
3. دورات حول مهارات إدارة الحملات الانتخابية
4. دورات حول مهارات صناعة المحتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي
5. دورات حول مهارات التواصل وبناء العلاقات
6. ورش العمل تثقيفية لبناء قدرات العاملين ووسائل الإعلام لدعم المشاركة السياسية للمرأة
7. ورش تثقيفية حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة
8. إبراز مساهمات المرأة في المجلس الوطني الاتحادي